ماذا بعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؟

مواجهة لحظة الحقيقة

بقلم رولاند تيمربييف

طيلة أكثر من ثلاثين عاماً، كانت معاهدة عدم الانتشار النووي (NPT) مركزَ وأساسَ شبكة مترابطة من اتفاقات وتنظيمات وترتيبات دولية، وصُمِّمت لإبطاء الانتشار المتزايد للأسلحة النووية، إذا تعذَّر إنهاؤه. وكان الهدف من هذا النظام انضمام جميع دول العالم، من كان منها يملك أسلحة نووية ومن كان يرغب بحيازتها في المستقبل.

وبالرغم من أن هذا الهدف لم يتحقق أبداً بشكلٍ كاملٍ، فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على مرِّ السنين حقَّقت نجاحاً معقولاً. فلو لم يكن هناك معاهدة عدم انتشار نووي، لكان العدد الإجمالي للدول التي تمتلك أسلحة نووية قد وصل ربما إلى 30 أو 40 دولة. لكن يوجد لدينا حالياً ثماني دول فقط، مع سعي دولة أو دولتين للوصول إلى مرتبة الدول النووية. ومنذ تمّ عقد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فاق عدد الدول التي تخلّت عن برامج الأسلحة النووية عدد الدول التي شرعت بها. ويوجد من الأسلحة النووية والدول ذات البرامج الخاصّة بالأسلحة النووية ما هو أقل عدداً مما كان موجوداً قبل عشرين أو ثلاثين عاماً.

لو لم يكن هناك معاهدة عدم انتشار نووي، لكان العدد الإجمالي للدول التي تمتلك أسلحة نووية قد وصل ربما إلى 30 أو 40 دولة.

لقد كان العامل الأبرز الوحيد في تحقيق هذه النتيجة هو الضابط القانوني العالمي لعدم الانتشار الذي أرسته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالإضافة إلى الحوافز الموجّهة إلى بقية الدول غير النووية التي أفادتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باستهلال وتجهيز مشاريع نووية. لذلك، فإن إنجازات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تقبل الجدل. وقد كسبت المعاهدة ولاءً شاملاً تقريباً. فثمّة ثلاث دول فقط اختارت عدم الانضمام إليها –وهي الهند وباكستان وإسرائيل– كما قرَّرت دولة واحدة، وهي كوريا الشمالية، الانسحاب من المعاهدة.

إن هذا النجاح اليقيني ما كان ليتحقق بدون تعاون طويل الأمد بين دول كثيرة، ولاسيما بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. فقد استهلّت هاتان الدولتان، بحكم كونهما متشاركتين في رئاسة لجنة الدول الثماني عشرة لنزع التسلُّح، منذ ستينيات القرن المنصرم، مفاوضات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبدعم من بلدان أخرى عديدة تمّت المعاهدة بنجاح.

ومنذ ذلك الحين، جرى تحسين نظام هذه المعاهدة الدولية وتحديثه وتوسيعه باستمرار. وللتنويه فقط ببعض الإجراءات الإضافية لعدم الانتشار، لابد من ذكر منظومة الضمانات الشاملة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرّية (INFCIRC/153)، ولجنة زانغر، ومجموعة موردّي المواد النووية (NSG)، ومعاهدات تيلاتيلوكو وراروتونغا وبانكوك وبيلندابا التي أسَّست مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطقها الخاصّة من العالم، وكذلك اللجنة البرازيلية–الأرجنتينية للمحاسبة ومراقبة المواد النووية (ABACC) وبروتوكول الوكالة الدولية للطاقة الذرّية الإضافي لاتفاقيات الضمانات الشاملة للعام 1997 (INFCIRC/540).

وتُذكر من بين أحدث الإضافات إلى هذا النظام الشراكة العالمية ضد انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل التي وافقت عليها الدول الثماني G-8 في العام 2002، وكذلك مبادرة أمن الانتشار (PSI) بقيادة الولايات المتحدة لحظر عمليات النقل غير المشروع للأسلحة والمواد، وقرار مجلس الأمن ذو الرقم 1540 للعام (2004) الذي يتطلَّب من الدول تعزيز الأمن فيما يخصُّ الأسلحة والمواد وسنّ ضوابط أشد

صرامة على التصدير وقوانين لتجريم أنشطة الانتشار التي يقوم بها أفراد وهيئات، ومبادرة تخفيض التهديد العالمي (GTRI)، بالتنسيق المشترك بين الولايات المتحدة وروسيا، والتي تسعى إلى تحديد هويّة المواد الخطرة وتأمينها في مفاعلات بحوث نووية لدى عدة دول.

وهكذا، شهدنا تعاوناً دولياً متزايداً في مكافحة انتشار الأسلحة النووية وانتشار المواد الخطرة، وستواصل الدول المختصّة البحث بالتأكيد عن المزيد من الترياقات الفعّالة والجديدة ضد هذا الشر المستطير. ولكن لابد من الاعتراف بأن هذا النضال المتواصل يزداد تعقيداً وإلحاحاً. فبالرغم من نجاحات عدم الانتشار الرئيسة، فإن الانتشار والاستخدام المحتمل للأسلحة النووية ونبائط التبديد الإشعاعية (RDD) وما يُدعى "القنابل القذرة" تبقى جميعها حقيقية للغاية.

لم تستطع الدول التي خلقت النظام النووي العالمي أن تجبر جميع البلدان على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما لم تلتزم الدول الأعضاء في المعاهدة بشكلٍ مستمر بتعهُّداتها القانونية. فثمّة مشكلات الآن تهدّد المجتمع الدولي عبر كلٍّ من استخدام الأسلحة النووية وانهيار القيود العالمية الخاصّة بعدم الانتشار النووي.

موسكو، 1 تموز/ يوليو 1968: توقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالنيابة عن النمسا، يوقع السفير النمساوي لدى الاتحاد السوفييتي، السيد والتر وواداك Walter Wodak على المعاهدة.

وثمّة مزيد من الهموم يمكن أن تقوّض معاهدة عدم الانتشار النووي. فبعد أكثر من ثلاثين عاماً على انتهاء الحرب الباردة، تعتقد الغالبية العظمى من الدول غير المالكة للأسلحة النووية (NNWS) أن الدول المالكة للأسلحة النووية (وهي الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) لم تنفّذ تعهّداتها الخاصّة بمعاهدة عدم الانتشار النووي، ولا يبدو أنها تنوي إنجاز ما يخصّها في "الصفقة الكبرى" لمعاهدة عدم الانتشار النووي –أي الالتزام بتخفيض الأسلحة النووية وإزالتها في نهاية المطاف. وقد تفاوضت اثنتان منها –وهما الولايات المتحدة وروسيا– على عددٍ من الاتفاقات لتخفيض عدد أسلحتها النووية الاستراتيجية، أمّا الدول الثلاث الباقية (وهي الصين والمملكة المتحدة وفرنسا) فلم تشترك حتى في عملية المفاوضات، إذ تحتج بأن الولايات المتحدة وروسيا بترساناتهما النووية الأضخم ينبغي أن تخفِّضا مخزوناتهما من الأسلحة النووية إلى مستويات أدنى قبل أن توافق على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. ولم تحدِّد معاهدة عدم الانتشار أية مستويات كهذه، وهنا نحن أمام حالة انتهاك واضح للمادة السادسة من المعاهدة. بيد أن أغلبية الدول التي تمتلك أسلحة نووية، من وجهة نظر العديد من الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية، لم تعمل بالقدر الذي ينبغي عليها فعله لتنفيذ هذه المادة. والقضية اللافتة للنظر والمتعلقة بالمادة السادسة تتمثّل في عدم الرغبة المستمرة من جانب الولايات المتحدة والصين في إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) –وهي تشكّل الإجراء الأكثر نشْداناً الذي استُفْرد بصفة خاصّة في ديباجة معاهدة عدم الانتشار النووي.

ويأتي مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار المنعقد في أيار/ مايو عام 2005 ضمن هذا السجل المشوش تماماً. والأكثر من ذلك، أن اللجنة التحضيرية التي انعقدت في الأعوام 2002، 2003، 2004، لم تتّفق على العديد من المسائل الإجرائية، بما في ذلك الاتفاق على أجندة تمهيدية وبرنامج عمل، ولم تُجزْ الوثائقيات المرادفة التي تقدِّمها عادةً بشكلٍ مسبق أمانة السر في الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرّية ومنظّمات مثل CTBTO ووكالات المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وهكذا، فإن الوفود إلى مؤتمر المراجعة هذا ربما يترتب عليها صرف الكثير من الوقت المرصود في الجدل حول المسائل الإجرائية، وقد تُحرم من فرصة معرفة وجهات النظر غير المتحاملة للمنظمات الدولية فيما يخصُّ مدى تنفيذ دول معاهدة عدم الانتشار النووي لشروط المعاهدة.

والأهم من ذلك، أن اللجنة التحضيرية فشلت في الاتفاق على أي توصيات جوهرية للمؤتمر. وبرزت اختلافات مهمّة بين تلك الوفود التي فهمت تعهُّدات المعاهدة أصلاً على أساس المادتين الأولى والثانية، وأرادت أن تركِّز على عدم الإذعان من قبل بعض الدول، مثل كوريا الشمالية وإيران، وتلك البلدان التي كان بالنسبة لها إخفاق الدول النووية في إحراز تقدمٍ كافٍ نحو تنفيذ المادة السادسة أمراً مهمّاً أو أكثر من مهم. وبينما أرادت الولايات المتحدة أن تتهم إيران أو كوريا الشمالية، فإن الأغلبية العظمى من الدول الأخرى، بما في ذلك العديد من حلفاء الولايات المتحدة الغربيين، سعت على النقيض من ذلك لأن تكون أكثر اعتدالاً.

شهدنا تعاوناً دولياً متزايداً في مكافحة انتشار الأسلحة النووية وانتشار المواد الخطرة. ولكن، ينبغي الاعتراف بأن هذا النضال المتواصل يزداد تعقيداً وإلحاحاً.

عندما أجمع مؤتمر مراجعة وتوسيع معاهدة عدم الانتشار النووي في العام 1995 على توسيع هذه المعاهدة بدون حدود، إنما فعل ذلك بشروط معيَّنة جاءت في القرار الخاص بمبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع التسلُّح النوويَّيْن. والشرط الرئيس يتمثل في وجوب تعهُّد الدول التي تمتلك أسلحة نووية من جانبها بأن تسرِّع تنفيذ التزاماتها بموجب

المادة السادسة، بما في ذلك عقد معاهدة CTBT. وبالإضافة إلى ذلك، تبنّى المؤتمر قراراً برعاية مشتركة من الدول المودع لديها نص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (وهي روسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) يدعو إلى اعتبار منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أي أسلحة دمار شامل.

في مؤتمر المراجعة للعام 2000 نجحت بلدان ما يُدعى ائتلاف الأجندة الجديدة (وهي البرازيل ومصر وأيرلندا ونيوزلندا والمكسيك وجنوب أفريقيا والسويد) وبالإجماع أيضاً، في الحصول على موافقة جميع الدول التي تمتلك أسلحة نووية على تنفيذ ما يُدعى "الخطوات الثلاث عشرة" التي كانت تهدف إلى بذل جهود منهجية ومتتابعة لتنفيذ المادة السادسة. ومرة أخرى، كان لابد أن تكون الخطوة الأولى من هذه الخطوات "الشروع المبكّر في تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للاختبارات النووية".

وفي المحصِّلة، تمّ اختتام مؤتمري المراجعة الأخيرين بمذكرة متفائلة، مع قرارات بالإجماع ووعود حسنة النوايا، وآمال متجدِّدة بمزيد من الجهود المثمرة في تنفيذ شروط معاهدة عدم الانتشار النووي، وبذلك فهي تسهم في تعزيز هذا النظام. وحتى التجارب التي أجرتها الهند وباكستان على النبائط المتفجرة النووية في شهر أيار/مايو 1998 فإنها لم تزعزع الثقة العالمية بحيوية هذا النظام.

قبالة هذه الخلفية، وبموجب البيان الحديث الموصوف آنفاً، ما الذي يمكن أن نواجهه في العام 2005؟ هل سيواصل مؤتمر المراجعة القادم توكيد القوّة المستمرة لنظام المعاهدة أم أننا، على العكس، قد نشهد بداية تفسُّخه؟

إنه لسؤال تصعب الإجابة عليه في هذه المرحلة من الزمن. وعادةً ما تصل الوفود إلى مؤتمرات المراجعة حاملة مواقفها المتطرفة، ثم تبدأ المماحكة إلى أن يحين الوقت الذي تصل فيه مثل هذه المؤتمرات إلى "لحظة الحقيقة" التي تحدث في النهاية الفعلية للمؤتمر. ولكن ذلك يتعلق بالقطاع التكتيكي الدبلوماسي. وفي الحقيقة، سواء أكان مؤتمر 2005 سوف يتبنّى وثيقة نهائية رسمية أم لا، فإن ذلك قد لا يؤثر كثيراً على الوضع الحالي المزعج جداً فيما يتعلق بالحالة الفعلية لتنفيذ المعاهدة ونظام عدم الانتشار كذلك.

إن نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ربما لا يستمر في البقاء كضابط قانوني دولي ملائم يُطبَّق عملياً إلاّ إذا تمّ التقيّد به بشكلٍ مستديم ودعمته جميع الدول الأعضاء (النووية وغير النووية) وإلاّ إذا ضمّ هذا النظام الدول غير الأعضاء المتبقِّية بطريقةٍ ما وبصفة تكون مقبولةً بشكلٍ عام. ويتمثل أحد أهم أهداف ضمان استمرارية هذا النظام في نية الدول النووية تخفيف اعتمادها على الأسلحة النووية كعاملٍ أساسي في أهداف وممارسات سياستها الخارجية. ويشكِّل هذا أحد أكثر المتطلبات الضاغطة المشمولة في "الخطوات الثلاث عشرة" التي تبنّاها مؤتمر المراجعة لعام 2000 وتابعتها الدول غير المالكة للأسلحة النووية أثناء العملية التحضيرية لمؤتمر المراجعة للعام 2005.

وبتعبير أكثر لُزوماً: ما الذي، برأيي، يمكن فعله لضمان الحصيلة المتوالية لمؤتمر المراجعة للعام 2005 والتعزيز الإضافي لنظام عدم الانتشار النووي الدولي؟

إن الشرط الذي لابد منه يتمثّل في مقاربة معتدلة ومتوازنة من قبل دول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تستهدف إعادة النظر في تشغيل المعاهدة بمجملها كيما تساعد في تحقيق الامتثال العالمي لها. ونناقش هنا بعض الخطوات اللازمة لتأمين سلوك منهجي ملائم وعام للمؤتمر.

مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الأول، جنيف، 5 أيار/مايو 1975: مشهد جزئي لطاولة الرئاسة، من اليسار إلى اليمين: الدكتور سيغفارد إكلوند **Dr. Sigvard Eklund** المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرّية، كورت فالدهايم **Kurt Waldheim** الأمين العام للأمم المتحدة، والسيدة إنجا ثورسون **Inga Thorsson** (السويد)، رئيسة المؤتمر.

❶ أولاً وفي المقام الأول، يجب أن يكون هناك تحرُّك إيجابي نحو الشروع المبكّر بتنفيذ معاهدة CTBT. إذ إن 33 دولة فقط من أصل 44 دولة، والتي يعتبر تصديقها على المعاهدة ضرورياً لتصبح نافذة المفعول، صادقت على المعاهدة. وبينما يصعب واقعياً التوقّع من مجلس الشيوخ الأمريكي بتركيبته الحالية أن يمنح تنسيبه وموافقته بأغلبية الثلثين على تصديق المعاهدة في المستقبل القريب، فإن إعادة تأكيد دعم إدارة الولايات المتحدة للمعاهدة سيكون مساعداً جداً في إعادة طمأنة المجتمع الدولي حول موقف الولايات المتحدة إزاء حظر التجارب النووية. أما القيادة الصينية فقد أعلنت في مناسبات عديدة عن نيتها في الحصول على تصديق الـ CTBT، ويُعَدُّ مؤتمر المراجعة المقترب هو الموعد المناسب للوفاء بهذا التعهّد. وخلال هذا الوقت الذي تدخل فيه معاهدة CTBT حيّز التنفيذ قانونياً، ينبغي التأكيد مجدداً على تعليق التفجيرات الاختبارية للأسلحة النووية.

❷ وثانياً، سيكون من المهمّ جداً أن تعلن جميع الدول التي تمتلك أسلحة نووية (مجتمعة أو فرادى) عن نيتها الجدّية في تقليص دور العامل النووي في سياسات أمنها وشؤونها الخارجية. وهذا سيترافق

بمزيد من الجهود المكثَّفة لتنفيذ التزاماتها بنزع الأسلحة بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعهداتها التي قطعتها على نفسها في مؤتمري المراجعة للعامين 1995 و 2000.

❸ بعد مراجعة تفعيل المادة الثالثة حول الضمانات، ينبغي على المؤتمر أن يحث تلك البلدان التي لم تنضمّ حتى الآن إلى البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرّية الخاصّ باتفاقيات الضمانات النووية، أن تقدم على ذلك في أبكر وقت. وحتى الآن وبعد أكثر من سبع سنوات على إقرار مجلس المحافظين للبروتوكول، صادق عليه حوالي 60 بلداً ومجتمعاً أوربياً للطاقة الذرّية، في حين وافقت دولتان أُخريان – وهما إيران وليبيا – على التقيد به مؤقتاً. وهذا الوضع أبعد من أن يكون مرضياً وينبغي تصحيحه حالاً.

❹ ينبغي على المؤتمر أن يدعم وبقوة المبادرات الحديثة التي تهدف إلى توسيع مدى أنشطة عدم الانتشار النووي والحيلولة دون إمكانية استخدام المواد النووية من قبل إرهابيين محتملين. وتتضمن مثل هذه المبادرات قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، ومبادرة أمن الانتشار الأمريكية (PSI)، ومبادرة تخفيض التهديد العالمي (GTRI) وأية إجراءات أخرى مفيدة يمكن تصميمها لتقليص وإيقاف انتشار التقانات والمواد والأسلحة النووية.

❺ تعيد المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار النووي التأكيد على "الحق غير القابل للانتزاع" بالنسبة لجميع دول المعاهدة في تطوير بحوث، وإنتاج واستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية "وفقاً للمادتين الأولى والثانية". وأثناء مفاوضات المعاهدة، شكّل ذلك واحداً من أهم العناصر في "الصفقة الكبرى" بين الدول النووية والدول غير النووية. بيد أنه يمكن استخدام نص المعاهدة هذا من قبل الدول غير النووية كتبرير لتطوير تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة المَقْدرات التي يمكن الاستفادة منها ضمن شروط محدّدة في مجال الانتشار النووي. وهنالك محاولات من الوكالة الدولية للطاقة الذرّية وبعض الحكومات لحلّ هذه القضية عبر الوسائل الدبلوماسية وفقاً للقانون الدولي وفي إطار المعاهدة نصّاً وروحاً.

ينبغي أن تتواصل هذه المقاربة إلى أن يحين الوقت الذي لا يخرج فيه الموقف عن السيطرة. وفي وسع مؤتمر المراجعة أن يقدِّم مساهمة حاسمة في تسوية هذه القضية فيما لو اتخذ جميع المشاركين، وخصوصاً الدول غير النووية، موقفاً قوياً لصالح القيود المفروضة على استخدام التقانات الحديثة لأغراض قد تكون مخالفة لالتزاماتها الخاصّة بعدم الانتشار النووي.

وثمّة اقتراح وُضِع مؤخراً لصالح مقاربة متعددة الأطراف تجاه الأطوار الحسّاسة لدورة الوقود النووي. وأنا شخصياً لا أثق بجدوى مثل هذا المشروع. فقد جرت دراسة فكرة مماثلة قبل ربع قرن (تحت المادة XII.A.5 من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرّية) وكان يمكن لها أن تفضي إلى إنشاء مخزن دولي للبلوتونيوم. ولكن المشاركين في هذه الدراسة لم يستطيعوا الاتفاق على تحديد مكان إقامة مثل هذه المنشأة وكيفية وشروط استعادة الحكومات للمواد الانشطارية المخزونة من أجل استخدامها في مشاريعها النووية السلمية.

ينبغي على البلدان التي لم تنضم حتى الآن إلى البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاص باتفاقيات الضمانات النووية، أن تبادر إلى ذلك في أبكر وقت.

❻ أخيراً، يمكننا أن نتوقع أن المشكلة المعمِّرة لعالمية universality معاهدة عدم الانتشار سوف تحتل مكاناً بارزاً أثناء مؤتمر 2005. وما من حلٍّ لهذه القضية المتكرِّرة الحدوث يلوح في الأفق حتى الآن، بالرغم من تداول بعض الأفكار مؤخراً بين الخبراء المهتمِّين حول كيفية تسهيل التوصل إلى نتيجة مؤقتة على الأقل لما يُدعى بـ "مشكلة الدول الثلاث".

وثمّة إمكانية يقترحها بعض الخبراء تتمثل في التوقف عن مطالبة الهند وباكستان وإسرائيل بشكلٍ مباشر بالتخلّي عن أسلحتها النووية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولٍ غير نووية. والاستعاضة عن ذلك، بإقناع هذه الدول بإلزام نفسها سياسياً بقبول واجبات عدم الانتشار النووي التي تعهدت بها دول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى سبيل المثال، قد توافق الدول الثلاث على وقْف صادرات الانتشار النووي، وضمان سلامة المواد والأسلحة النووية، وتقليص دور الأسلحة النووية في سياسات أمنها الوطني وتحاشي الاختبارات النووية عبر الانضمام إلى معاهدة CTBT.

وبالرغم من أنني لا أعتقد أن مثل هذا الترتيب يمكن أن يكون مقبولاً لمعظم دول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنه ينبغي أن يتم بعناية سَبْرُ هذه الفكرة أو بعض الأفكار الأخرى الممكنة التي تقود إلى تحقيق أهداف عدم الانتشار النووي. وينبغي على هذه الدول أن تأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر الأطراف المعنية ومتطلّبات تعزيز نظام عدم الانتشار النووي العالمي.

__رولاند تيمربييف__ سفير روسي متقاعد وهو خبير رائد في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ومراقبة التسلُّح، ويعتبر أحد مؤسسي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT). تولّى رئاسة المجلس التنفيذي في مركز PIR لدراسات السياسة في روسيا منذ عام 1999. وبين عامي 1988 و 1992 ترأس البعثة الروسية إلى المنظمات الدولية في فيتنام. وشارك في مفاوضات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة IABM، ونظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرّية، ومعاهدة حظر الاختبارات الحدّية، ومعاهدة PNE واتفاقيات أخرى خاصّة بمراقبة التسلُّح وفي العمل على تأسيس مجموعة موزِّدي المواد النووية. وشارك السيد تيمربييف في ستة مؤتمرات مراجعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. البريد الإلكتروني: Timerbaev@pircenter.org